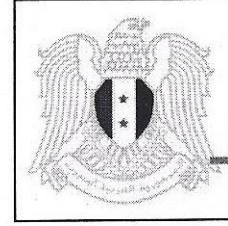


جمعية العلوم الاقتصادية السورية



الجمهورية العربية السورية

حلقة نقاشية بعنوان

إضاعات ... على مستقبل إعادة البناء في سورية

مداخلة إعداد الأستاذ محمد زهير تغلبي

عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية

المركز الثقافي العربي - أبو رمانة

دمشق 10/أيار/2016

حلقة نقاشية بعنوان إعادة الإعمار في سورية إضاءات على الطريق

مقدمة :

بتاريخ 15 آذار 2016 عقدت حلقة نقاشية في مقر جمعية العلوم الاقتصادية بعنوان: ((مقاربة التنمية الإقليمية لإعادة الإعمار في سورية، شروط ومحاور النهوض))، وكان قد أُعدّ الموضوع وألقي من قبل السيد الدكتور زياد أيوب عربش.

ونظراً لأهمية المداخلة وعلاقتها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الأزمة، الحاضر والآفاق المتوقعة فقد طرح العديد من الزملاء رؤيتهم لما ينبغي أن يتم دون التوصل إلى مقترحات محددة يمكن تقديمها إلى الجهات المعنية كمساهمة من جمعية العلوم الاقتصادية في جهد إعادة البناء، لذا فقد اقترح متابعة مناقشة الموضوع في حلقة نقاشية لاحقة عله يمكن التوصل إلى ما يفيد في هذا المجال.

إن استمرار الأزمة وعدم وجود آفاق واضحة من الناحية الزمنية لانتهائها يقتضي اتباع منهجية قد تقود بالنتيجة إلى اعتماد العديد من محاور البناء انطلاقاً من جهد واع ومنظم ويتصف بالاستمرار تقوده كل من هيئة التخطيط والتعاون

الدولي، وهيئة التخطيط الإقليمي، وتشارك فيه جميع جهات الدولة سواء منها الجهات التي تشرف على القطاعات الاقتصادية أو الخدمية أو المكانية، ويقتضي ذلك:

أولاً - دراسة وتحليل الوضع الراهن:

إن أي عمل تخطيطي هادف يقتضي الانطلاق من تشخيص دقيق للوضع الراهن في جميع قطاعات الدولة سواء أكان ذلك على المستوى المركزي أو على المستوى الإقليمي أو على المستوى المحلي، اعتماداً على المعطيات الإحصائية الدقيقة التي تعكس واقع كل من هذه المستويات ومكوناتها ومدى مساهمتها في الأداء الكلي للاقتصاد الوطني ويشمل ذلك دراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من إنتاج ونتاج واستثمار وعمالة وما يتفرع عنها من مؤشرات مختلفة تعكس العلاقة فيما بينها توصلاً إلى تحليل كمي ونموذج رقمي يعطي وصفاً دقيقاً لهذه المتغيرات على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى كل من القطاعات الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى المستويين الإقليمي والمحلي، حيث تقود هذه الدراسة إلى دراسة وصفية لواقع كل قطاع بما يتناسب مع مصادر الإنتاج فيه ويطراف ذلك مع تقويم دقيق للسياسات والإجراءات المتبعة ومدى نجاعتها في معالجة آثار الأزمة توصلاً إلى مقترحات محددة تتضمن تحديد الأولويات على المستويات الكلية والقطاعية والإقليمية والمحلية.

إن دراسة وتحليل الوضع الراهن ينبغي أن تكون عملية دائمة ومستمرة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة نتيجة استمرار الأزمة الأمر الذي يقتضي جهداً مستمراً من الأجهزة العاملة في مجال التخطيط في مختلف المستويات، علماً بأنني اعتقد أن العديد من جهات الدولة تقوم بنوع من هذا الجهد، الأمر الذي يبرز بشكل أو بآخر، سواء من خلال الإدلاء ببيانات عن الخسائر في بعض قطاعات الدولة، أو من خلال ما يتم يتداوله من تحليلات تتناول جانباً من جوانب الأداء خاصة في مجال التطورات الحاصلة في الأسعار والأجور وسعر القمع وسياسات الإستيراد والتصدير ومؤشرات الفقر وغيرها من الأمور.

إن تحليل الوضع الراهن ينبغي أن يبرز ما يلي على سبيل المثال:

1- واقع الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي والقطاعي والإقليمي والمحلي سواء من حيث الإنتاج وما يتفرع عنه من متغيرات أو من حيث البنى وما لحقها من دمار وتخريب وكلفة ذلك.

2- أثر الحصار الاقتصادي الظالم الذي فرض على سورية على مختلف القطاعات الاقتصادية وانعكاساته على أداء كل منها وعلى هجرة الأعداد الكبيرة من السكان، وخاصة منها المؤهلة والمدربة ضمن إطار السعي لفرض الضغوط على الدولة وعلى المجتمع لتمير المخططات التي يرغبون بالوصول إليها.

3- التدني المستمر في مستوى معيشة المواطنين وتحويل أعداد كبيرة منهم إلى ما دون مستوى خط الفقر.

4- القضاء الممنهج على جهود التنمية وآثارها وعلى الموارد الطبيعية

المتاحة من خلال استنزافها لصالح المجموعات المسلحة عبر سياسة لم يعرف العالم لها مثل حين تُحصَر الدولة ويمنع التصدير او الاستيراد منها ويسمح للمجموعات المسلحة بالتصدير كمصدر أساسي من مصادر الدخل الذي تستخدمه في تأمين السلاح والذخائر ورواتب منتسبيها.

ه- فرض ضرورة الإعتماد على الخارج لتأمين لقمة العيش للمواطن السوري

بعد أن كان الإقتصاد السوري قد وصل إلى مرحلة الإعتماد على الذات خاصة في المجالات الأساسية كالغذاء والدواء وغيرها، وبعد أن تم تسديد كل الديون التي كانت مترتبة عليه لصالح الدول أو جهات الإقراض الخارجي.

كما سيؤدي هذا التحليل إلى الحد من التضارب في الأرقام الناجم عن

قيام جهات عديدة بإعداد تقارير عن واقع الإقتصاد السوري في ظل الأزمة وعن الخسائر التي تكبدها هذا الاقتصاد ومنها على سبيل المثال: التقرير الذي أعدته الإسكوا تحت عنوان : ((تكلفة النزاع في سورية - الأثر على الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية للألفية))، حيث خلص التقرير إلى أن ما حققته سورية خلال عقود من التنمية أنفقته خلال ثلاث سنوات فقط.

إن تحليل الوضع الراهن كما سيبرز واقع التخريب والتراجع في مؤشرات

الأداء فإنه ينبغي أن يشير إلى الجوانب الإيجابية والتي منها استمرار المؤسسات على اختلاف مستوياتها بالعمل، ويشمل ذلك السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمحلية، حيث ما تزال الدولة تقوم بمهامها المختلفة وخاصة في

المدن الرئيسة التي تخضع لسلطتها المباشرة وسيبرز استمرار قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بالعمل بشكل متفاوت على الرغم من الصعوبات فقطاعات الصناعة والزراعة والكهرباء والقطاع المالي والمصرفي وأجهزة الإدارة المحلية والمحافظات مستمرة بالعمل الأمر الذي يعكس الإرادة والتصميم في مختلف المستويات على تجاوز الأزمة بالرغم من المعاناة والصعوبات التي لا نبالغ إذا قلنا أنها وصلت لكل بيت.

إن تحليل الوضع الراهن سيمكن من وضع الأساس لإعداد تصورات طويلة الأمد غايتها معالجة الاختلالات والتشوهات والاختناقات بما يعكس خلق واقع يتجاوز الأزمة وآثارها، ويمكن من وضع أهداف واستراتيجيات طويلة الأجل ومتوسطة المدى تبنى على أساسها خطط إعادة البناء وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بأن واحد.

ثانياً- التحضيرات ومتطلبات إعادة البناء:

سأتناول في مداخلتي عددًا من المحاور تاركًا للزملاء الأعزاء إغناء البحث من خلال مداخلاتهم:

1- خطط وبرامج إعادة البناء: إن الجهد الواعي والهادف لعملية إعادة البناء يقتضي وضع تصورات طويلة الأمد رقمية ومادية لمعالجة الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد السوري ينبثق عنها استراتيجية واضحة المعالم تحدد غايات ومرتكزات التطوير، وأهداف عامة ومحددة مرتبطة بآفاق زمنية، وينبثق عن هذه التصورات

خطط طويلة الأجل تتضمن بشكل محدد ورقمي الاستراتيجيات والأهداف المقرر بلوغها على المستوى الكلي والقطاعي، وخطط الإنتاج، والقوى العاملة، والبرامج الإستثمارية، ومن ثم خطط متوسطة الأجل تنطلق من تحليل الوضع الراهن، وتركز على الأولويات المرغوبة سواء أكان ذلك في مجالات تصحيح الخلل الحاصل في الإنتاج، والنتاج، وتوزيع الدخل وغيرها، أو في مجالات إزالة آثار الأزمة ومتطلبات ذلك، إضافة إلى تحديد واضح ووفق برامج زمنية ومادية محددة لمتطلبات إعادة البناء.

على أن يترافق ذلك مع إعداد دراسات جدوى للمشاريع في القطاعات المختلفة سواء منها المشاريع التي تعرضت لتخريب أو المشاريع التي تُبرز الدراسات أهميتها وأولويتها في مختلف الأقاليم والقطاعات الاقتصادية

2- الإنسان: إن الإنسان هو غاية التنمية وأداتها الأساسية، ولا ينبغي أن تكون الرغبة في إعادة البناء سبباً في زيادة بؤس ومعاناة الإنسان وهنا ينبغي أن نلاحظ أن تهجير الملايين من المواطنين السوريين هو الخسارة التي لا يمكن تعويضها إلا بعودتهم، وهذا يقتضي سياسات وإجراءات استثنائية بغض النظر عن التكلفة لتأمين المساكن والخدمات والعمل لهم، ويستحسن أن يكون ذلك في المناطق التي تعودوا على العيش فيها، والتي أُجبروا على الهجرة منها، وهذا يقتضي من الجهات المعنية وضع تصورات لإقامة مشاريع إسكان متكاملة في المناطق التي خضعت للتخريب ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تجارب دول عديدة لها

باع طويل في إقامة مثل هذه المشاريع، كما أن ذلك يقتضي جهوداً حثيثة في سفارات الجمهورية العربية السورية لإجراء مسوحات حقيقية عن الوضع الاجتماعي للراغبين في العودة وتقديم المساعدات اللازمة لهم.

3- الموارد المالية: إن حجم الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد السوري تجاوز 237 مليار دولار حسب تقديرات الإسكوا، وذلك حتى نهاية عام 2015، والسؤال الذي ينبغي الإجابة عليه هو: كيف سيتم تأمين الموارد المالية بالقطع الأجنبي للمباشرة بإعادة الإعمار؟

وفيما يلي بعضاً من هذه المصادر:

أ- الإعانات: وهي تقتضي حملة مركزية من الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة لتأمين مساهمات من مختلف الدول تُخصّص لإعادة البناء أو لتقديم المساعدات للمتضررين.

ب- التعويضات: لقد كان لدعم المسلحين سواء بالمال أو بالأسلحة والعتاد، وللعقوبات التي فرضت على الشعب السوري نتيجة الحصار الظالم الذي فرض عليه، إضافة إلى السماح للمسلحين باستنفاذ ثرواته كالنفط والمعامل والآثار وحتى التراث العلمي والثقافي ونهب منتجاته الزراعية في المناطق التي سيطر عليها المسلحون أثره الكبير في استمرار الأزمة لهذه الفترة الطويلة، ويفترض مطالبة الدول التي كان لها دور في هذه الأزمة مثل السعودية وقطر وتركيا وغيرها بتحمل جزءاً من تكاليف إعادة الإعمار، وجزءاً هاماً من تكاليف التعويض على أسر الشهداء والمشردين، ولو اقتضى الأمر اللجوء إلى المنظمات

الدولية الفاعلة، والمحاكم التي تفصل في النزاعات الدولية، الأمر الذي يقتضي جهداً مركزاً في توثيق كل ما يمكن توثيقه من ممارسات هذه الدول لتكون مستندات يمكن الركون إليها في حال تقرر سلوك مثل هذا الطريق.

ج- أموال السوريين في الخارج: حيث تتباين التقديرات بصدد هذه الأموال، إلا أنه من المؤكد أنها تشكل رقماً كبيراً، ويمكن استقطاب قسم كبير منها إذا تم وضع التشريعات المناسبة سواء في مجال الاستثمار أو في مجال العمل المصرفي.

د- القروض والتسهيلات الائتمانية: والتي يمكن أن تخصص لمشاريع البنى التحتية بشكل أساسي، ويقتضي الحصول عليها توفر دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، ويمكن الاعتماد في هذا المجال على «بنك التنمية الجديد» الذي أسسته دول مجموعة البريكس، والذي جاء من أهدافه: تأمين الائتمان من أجل بناء نظام اقتصادي عالمي عادل وجديد.

هـ - إصدار أذونات الخزينة وسندات الدين العام من أجل إقامة المشروعات التنموية وإتاحة الاكتتاب بها للجهات العامة والخاصة.

و- الخطوط الائتمانية: والتي يمكن أن تخصص للأغراض التجارية، وضمن إطار مبدأ المقايضة حيث ستزداد قدرة الاقتصاد السوري على التصدير مع عودة طاقاته المختلفة للإنتاج، وخاصة في المجالات التي تتوفر فيها لسورية ميزات نسبية.

ز- الاستفادة من موقع سورية في تحقيق عوائد مرور مرتفعة، خاصة وإن إعادة البناء ستشمل إضافة إلى سورية القطر العراقي الشقيق، وهذا أمر يقتضي تطوير شبكات النقل من طرق سريعة، وسكك حديدية، ومرافئ، ومطارات، ومراكز الخدمات الحدودية بأقصى سرعة ممكنة.

ح- إيرادات السياحة: من المتوقع أن يشهد قطاع السياحة تطوراً كبيراً في عدد السياح بعد أن عرف القاصي والداني معلومات كثيرة عن سورية تشمل تاريخها وآثارها وموقعها وسيكون للسياحة الثقافية والدينية أثر كبير في تحريك الاقتصاد السوري.

ط- الاستفادة من الثروات الطبيعية التي تم الكشف عنها والتي تشمل على احتياطات كبيرة من النفط والغاز سواء أكان ذلك في القلمون او في الساحل السوري، ومن خلال شركات تتبع للدول الصديقة التي وقفت مع سورية خلال أزمتها وعلى رأسها روسيا الاتحادية وإيران والصين.

ي- اتباع أساليب متطورة في عمليات إعادة البناء مثل أسلوب الـ BOT بحيث يتحمل المستثمر عبء الإنشاء مقابل الاستفادة من العوائد التي يمكن أن تفرض على المستفيدين لفترة زمنية معينة تناسب وواقع التكاليف، ويمكن أن يطبق ذلك في تطوير المطارات وخاصة مطار دمشق الدولي، والمحاور الطرقية البديلة، ومحطات توليد الكهرباء وبصورة خاصة منها مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة... وغيرها.

ثالثًا- ملامح إعادة البناء:

1- على مستوى المدن ومراكز المحافظات:

لقد تعرضت العديد من المدن السورية إلى عمليات تخريب طالت البنى التحتية والأبنية السكنية والأسواق القديمة والحديثة، وتركز التخريب في معظم الأحيان في مناطق السكن العشوائي المحيطة بالمدن، او في المناطق القديمة منها الأمر الذي يقتضي إعداد دراسات تناسب وواقع المناطق التي تعرضت للتخريب خاصة المناطق التي لها قيمة أثرية كبيرة كحلب وحمص القديمتين حيث يقتضي الأمر تضافر الجهود لإعادة الوضع إلى ما كان عليه، وبالتنسيق ما بين وزارة الثقافة والجهات المحلية واليونسكو كما يقتضي الأمر احداث صناديق تمويل خاصة بكل من هذه المواقع ذات القيمة التاريخية والأثرية حيث ترغب العديد من الدول والمنظمات بالمساهمة في إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه.

أما بالنسبة لمناطق السكن العشوائي فإن الفرصة متاحة لتحضير ما يلزم من مصورات تنظيمية لتحسين واقع هذه المناطق وتصديق هذه المصورات وإزالة أية عقبات إدارية قد تقف بوجه منح الرخص بحيث يتم إيجاد آلية خاصة لإعادة الإعمار وتلافي النقص في الخدمات التي كانت تعاني منه هذه المناطق.

2- على مستوى القطاعات الاقتصادية:

أ- القطاع الزراعي:

تطور القطاع الزراعي قبل الأزمة بشكل ملحوظ حيث تم التوسع باستصلاح الأراضي، وإقامة السدود، والتوسع بالمساحات المروية، وتنظيم استثمارها، وتوفير مستلزمات الإنتاج، والتمويل الميسر، وتنفيذ مشاريع تنمية في الريف، وأعطيت الزراعة أولوية كبيرة خاصة لجهة توفير الاستثمارات اللازمة لتطويرها وخاصة للمحاصيل الاستراتيجية بغاية تأمين الحاجة من القمح والشعير وتوفير مخزون استراتيجي منهما.

وجاءت الأزمة لتقضي على جهود التنمية سواء في مجال الزراعة اوفي مجال الأبحاث او في مجال الثروة الحيوانية، ناهيك عن أثرها على القوى العاملة الزراعية وترتب على ذلك نقص كبير في كميات الإنتاج سواء أكان ذلك على مستوى المحاصيل الاستراتيجية أو على مستوى غيرها من المحاصيل نتيجة نقص العاملين في القطاع الزراعي بسبب الهجرة وغيرها، وتقلص المساحات المستثمرة، كما كان لنقص الأعلاف والتهرب أثره على الثروة الحيوانية وبذلك تحولت سورية إلى دولة مستوردة للقمح وغيره من المنتجات بعد أن كانت قد وصلت إلى مرحلة الاكتفاء والتصدير.

وقد تجلت نتائج الأزمة على القطاع الزراعي كما يلي^(١):

- تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 35 %.

(١) أثر الأزمة على القطاع الزراعي في سورية، إعداد المهندس محمد حسان قطنا.

- تراجع الإنتاج الحيواني بنسبة 40 %.
- تم تقدير أضرار القطاع بحوالي 260 مليار ليرة سورية عدا فوات المواسم.
- ويرى المختصون أن الرؤيا المستقبلية لإعادة البناء ينبغي أن تقوم على اعتبار قطاع الزراعة قطاع تنافسي يعتمد على الميزة النسبية للإنتاج الزراعي، وله القدرة على تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.
- كما يرون أن الأهداف قصيرة المدى ينبغي أن تكون:
- تأمين حاجة الاستهلاك المحلي من الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
- تأمين حاجة الصناعة من المواد الأولية للمنتجات الزراعية ما أمكن.
- تعزيز الاستقرار الغذائي الأسري وتحسين الوصول إلى الغذاء.
- توفير فائض من الإنتاج الزراعي للتصدير.

ب- القطاع الصناعي^(م):

تعرض القطاع الصناعي خلال الأزمة إلى أضرار كبيرة جداً حيث توقفت العديد من المنشآت الصناعية سواء منها العامة او الخاصة عن العمل فهناك الآلاف من المنشآت الصناعية والحرفية توقفت عن العمل أو تعرضت للسرقة والنهب، كما أدت الأزمة إلى خروج 49 شركة ومعمل ومحلج من الإنتاج، إضافة إلى 14 شركة ومحلجين كانت متوقفة قبل الأزمة، وكان آخر هذه الخسائر معلمي الغزل ومعمل السكر في محافظة إدلب، كما تراجع إنتاج وتسويق العديد

(2) انظر: التقرير الصناعي السوري 2015، اعداد الأستاذ فؤاد اللحام.

من المحاصيل الزراعية التي كانت تشكل مدخلات للصناعة النسيجية والغذائية، وتوقفت العديد من المنشآت الحرفية عن العمل حيث قُدِّرَ عددها بحسب رئيس الاتحاد العام للحرفيين بحوالي 70٪ من المنشآت الحرفية نتيجة التخريب والدمار.

كما لوحظ تحول استثمارات الصناعيين السوريين إلى الخارج وخاصة تركيا ومصر والأردن وغيرها.

وقد ترافق ذلك مع استمرار أزمة الكهرباء ونقص المحروقات وارتفاع أسعارها، الأمر الذي انعكس في ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة على المنافسة، كما ترتب على ذلك صعوبة تسديد الالتزامات والديون المترتبة على الصناعيين للمصارف العامة والخاصة ولجوء هذه المصارف إلى القضاء، الأمر الذي جعل واقع قطاع الصناعة غاية في التعقيد.

إن أهداف إعادة البناء في هذا القطاع تقتضي:

- تقديم كل أنواع الدعم والتسهيلات للمنشآت التي استمرت بالعمل على الرغم من ظروف الأزمة، ومعالجة ما تواجهه من مشاكل سواء لجهة توفير مستلزمات الإنتاج أو لجهة تخفيض تكاليفه أو لجهة تسويق المنتجات في ضوء صعوبة النقل والانتقال.

- السعي لإعادة تشغيل المعامل والمنشآت التي توقفت عن الإنتاج بما يقتضيه ذلك من دعم وتسهيلات مادية ومالية.

- التوسع بإقامة مدن صناعية ومناطق ضمن إطار سياسة تهدف إلى تشجيع تحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة وبحيث يتم تصنيع المنتج الزراعي في أماكن قريبة من مواقع إنتاجه حيثما أمكن ذلك.

- تحديد قوائم بالمشاريع ذات الجدوى الفنية والاقتصادية بحيث تكون جاهزة ل طرحها على المستثمرين المحليين والأجانب وتسهيل إجراءات منح التراخيص.

ج - قطاع البناء والتشييد:

لقد تمكنت سورية في فترة البناء من إقامة شبكات متكاملة من الطرق، والسكك الحديدية، والمطارات، والمرافئ، والصوامع، والسدود، وغيرها من المنشآت التي اقتضى تنفيذها جهوداً وتكاليف مادية ومالية كبيرة، وقد أدت الأزمة إلى تخريب العديد من هذه البنى، ناهيك عن تدمير بعضها بشكل شبه كامل، ونظراً لما يتميز به موقع سورية من أهمية في وصل قارات آسية وأوروبة وأفريقية ببعضها البعض، فإن إعادة البناء في هذا القطاع تكتسب أهمية خاصة لما له من أثر في تأمين إيرادات ذات أهمية من خلال عوائد المرور أو من خلال حركة البضائع والمسافرين.

إن إعادة البناء في هذا القطاع لا بد أن تهدف إلى:

- صيانة وإعادة تأهيل ما تم تخريبه من بنى، وهذا يقتضي توفر الدراسات التفصيلية اللازمة.

- تطوير البنى القائمة، والمثال على ذلك مطار دمشق الدولي والمرافئ وغيرها.

- إقامة محاور بديلة حيث أثبتت الأزمة أن الاعتماد على محور واحد كانت له آثار سلبية كبيرة.

د-قطاع الكهرباء:

تعرضت المنظومة الكهربائية أيضاً إلى اعتداءات متكررة تمثلت بالاعتداء المباشر على محطات التوليد وخزانات الوقود في المحطات، واعتداءات على محطات التحويل وخطوط نقل القدرة 400 و230 و66 ك.ف، وخطوط التوزيع 20 و0.4 ك.ف ومراكز التحويل.

ويترواح الضرر بين التخريب الكامل مثل محطات (حلب وزيزون والتيم) وما بين الاعتداء المباشر الذي أمكن معالجة آثاره كما حصل في محطات محردة والزارة وتشرين.

وسيطرت المجموعات المسلحة على محطات التوليد الكهربائية على نهر الفرات (تشرين والثورة والبعث) وقامت بقطع التغذية الكهربائية عن مناطق القطر.

كما تعرضت حوالي 70 محطة تحويل من استطاعات مختلفة لاعتداءات مباشرة وتم إعادة بعضها للخدمة، وتعرضت مئات الكيلومترات من خطوط التوتر العالي، وآلاف الكيلومترات من شبكات التوتر المتوسط والمنخفض للتخريب والنهب والسرقة.

هذا عدا عن الخسائر البشرية، وسرقة السيارات، والروافع، والآليات الثقيلة، وطالت الأضرار أيضاً المنشآت النفطية التي توفر الوقود اللازم لتشغيل محطات

الطاقة الكهربائية، بالإضافة للاعتداءات على خطوط نقل الغاز والسكك الحديدية التي يتم عبرها نقل مادتي الغاز الطبيعي والفيول إلى محطات التوليد.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها وزارة الكهرباء والمؤسسات التابعة لها لإعادة تأهيل ما يمكن تأهيله وللمناورة باستخدام محطات التوليد والشبكات فإن أضرار القطاع كبيرة جداً، ويقتضي إعادة تأهيل ما تم تخزينه من محطات وشبكات استثمارات كبيرة، كما يقتضي إعطاءه أولية تناسب دوره في استمرارية عمل القطاعات الأخرى.

إن أهداف إعادة البناء في قطاع الكهرباء تقتضي:

- إعادة تأهيل ما تم تخريبه من محطات وشبكات بالتنسيق مع الدول الصديقة.
- إتاحة المجال لمن يرغب في الاستثمار في قطاع الكهرباء على أن يتم تسليم الطاقة المنتجة لوزارة الكهرباء التي تتولى توزيعها على المشتركين من خلال الشبكات التابعة لها ووفق القوانين والأنظمة المرعية.
- التوسع في استخدام الطاقات المتجددة سواء منها طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية حيث يؤمن موقع القطر امكانيات كبيرة في هذا المجال.

هـ - التربية والتعليم:

أولت الجمهورية العربية السورية اهتماماً كبيراً بمنظومة التعليم حيث كفل الدستور حق التعلم لكل مواطن، وهو إلزامي ومجاني في مرحلة التعليم الأساسي، ومجاني لكن غير إلزامي في المرحلة الثانوية، ورسوم رمزية في التعليم الجامعي.

وقد عرفت سورية قبل الأزمة بتقدمها في مجال التعليم المدرسي والجامعي حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية 97٪، وقد انحدرت وتيرة التعليم بشكل حاد خلال سنوات الأزمة إذ أُجبر نحو من ثلاثة ملايين طفل على التوقف عن التعليم بسبب الحرب التي دمرت مدارسهم، واضطراب عدد كبير من الأسر إلى مغادرة البلاد.

وذكرت دراسة أعدتها اليونيسيف في نهاية عام 2013 أن واحدة من بين كل خمس مدارس في سورية أصبحت غير صالحة للاستخدام، كما ان عددًا يتراوح ما بين 500 ألف إلى 600 ألف طفل سوري لا يتابعون دراستهم في البلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين، أضف إلى ذلك قيام بعض المنظمات الإرهابية بإغلاق المدارس وإيقاف التعليم فيها.

كما لحقت الخسائر بوزارة التعليم العالي وبالجامعات في مختلف المحافظات، وقد ساهم بتأزيم الوضع تعرض المدارس والجامعات لقصف مركز من المنظمات الإرهابية أدى إلى استشهاد العديد من الطلاب، وإلى تخريب

العديد من المدارس والجامعات، كما أن وجود مدارس وجامعات في مناطق سيطرة المسلحين كان له أثر كبير على تراجع العملية التعليمية. ورافق ذلك هجرة العديد من الأساتذة والمدرسين في مختلف مراحل ومجالات التعليم.

وبحسب تقديرات اليونسكو فإن هنالك حوالي 8.1 مليون طفل وشاب داخل سورية وفي البلدان المجاورة بحاجة إلى التعليم. ولمعالجة آثار الأزمة فقد اتخذت العديد من الإجراءات للحد من هذه الآثار، منها ما يتعلق بتوسيع دائرة القبول في المدارس أو العودة إلى نظام الدوام النصفى أو اصلاح المدارس القابلة للإصلاح حيث أمكن إصلاح حوالي 2088 مدرسة.

في ضوء ما سبق، فإن أهداف إعادة البناء تقتضي:

- استمرار الجهات المعنية بالعملية التعليمية باتخاذ ما يلزم من اجراءات استثنائية لاستيعاب أعداد متزايدة من الطلاب.
- إعادة تأهيل المدارس التي تعرضت للتخريب.
- وضع برامج مكثفة خاصة بالمناطق التي توقفت فيها العملية التعليمية بشكل يمكن من اختصار الزمن في مرحلة التعليم الأساسي.
- استمرار التنسيق مع اليونسكو لتأمين ما يلزم من مساعدات عينية ومادية.
- إعطاء اهتمام خاص لرواتب وأجور المعلمين والمدرسين.

و-الصحة (□):

تطور هذا القطاع بشكل ملحوظ قبل الأزمة حيث ان الإنتاج الدوائي كان يغطي حوالي 90% من حاجة السوق المحلية، فيما شمل التصدير 54 دولة حول العالم، كما تم تخصيص مركز صحي لكل 10 آلاف نسمة في الريف، ولكل 20 ألف نسمة في المدينة، ونتيجة الأزمة فقد خرج 20 معمل من الخدمة معظمها كان يتواجد في الغوطة الشرقية وفي حلب، كما كان للعقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضت على سورية أثرها الكبير على هذا القطاع، إضافة إلى ما لحق به من أضرار نتيجة تضرر قطاعات موازية مثل الكهرباء والمحروقات وعدم وجود طرق آمنة.

وبلغ عدد المشافي التي خرجت من الخدمة 38 مشفى إضافة إلى تضرر 20 مشفى من حيث الأبنية أو سرقة الأجهزة وذلك من أصل 124 مشفى يتبع منها 92 مشفى لوزارة الصحة، كما بلغ عدد المراكز الصحية الخارجة عن الخدمة 418 مركزاً إضافة لإغلاق 203 مركزاً لتواجدهم في مراكز غير آمنة.

والمشكلة الأهم التي تجابه هذا القطاع هي: هجرة العديد من الأطباء ومن مختلف الاختصاصات خارج القطر، وهي خسائر من الصعب تعويضها إضافة إلى صعوبة تقدير التكاليف المترتبة عليها.

(³) المصدر: دراسة صدرت عن وزارة الصحة في سورية.

إن أهداف إعادة البناء في هذا القطاع تتطلب:

- تأهيل المشافي والمراكز الصحية التي تعرضت لأضرار سواء أكان ذلك في الأبنية أو في التجهيزات.

- منح ما يلزم من تسهيلات لإعادة تشغيل معامل الأدوية التي توقفت عن العمل.

- بذل ما يلزم من جهد وتسهيلات لعودة المهاجرين والمهجرين من الأطباء والممرضين بغض النظر عن التكلفة المترتبة على ذلك.

ز- السياحة:

تكتسب السياحة أهمية خاصة في سورية حيث تعتبر بمثابة متحف طبيعي مفتوح، تنتشر فيها المدن والمواقع الأثرية التي يزيد عددها عن 4000 مدينة وموقع أثري في كل مكان والتي تعد من أهم أوابد الحضارة الإنسانية، إضافة إلى القلاع والمزارات السياحية الدينية الاسلامية والمسيحية، والمواقع العلاجية.

وبهذا فهي مصدر رئيس من مصادر الدخل القومي في سورية، ولقد تعرضت الكثير من الآثار والمواقع إلى تخريب متعمد مثل تدمير على سبيل المثال، كما تعرضت الأسواق القديمة والمساجد والكنائس إلى تخريب وسرقات.

ومن المتوقع أن يكون هناك اهتمام خاص من المنظمات الدولية مثل اليونسكو وبعض الدول في إعادة إعمار وترميم ما تم تخريبه، كما يقتضي الأمر التنسيق مع الدول ومع الانتربول لاستعادة ما تم سرقة من آثار ولقى ذات أهمية وقيمة لا تقدر بثمن.

إن إعادة إعمار قطاع السياحة سيكون ذا أثر كبير في توفير موارد كبيرة بعد أن أصبحت سورية معروفة للقاصي والداني حيث يتوقع أن تشهد حركة السياحة تطوراً كبيراً بعد انتهاء الأزمة.

وهذا يقتضي ان تكون أهداف إعادة البناء كما يلي:

أ- إعادة ترميم المناطق التي تعرضت لتخريب متعمد مثل حلب القديمة، حمص القديمة، تدمر، وتلك التي تعرضت لأضرار لأسباب لا علاقة لها بالأزمة مثل سوق العسرونية في دمشق.

ب- إعادة تأهيل المصايف والمنتجعات التي تعرضت أيضاً للتخريب مثل الزبداني ومضايا وبقين في ريف دمشق.

ج- بذل الجهود لإعادة المسروقات من الآثار وغيرها من مقتنيات المتاحف بالتنسيق مع الدول الأخرى وأجهزة الإنترنت.

د- التوسع في إشادة الفنادق والمنتجعات السياحية على مختلف المستويات وخاصة منها الثلاث نجوم.

هـ- الترويج بمختلف الوسائل المتاحة، وإبرام اتفاقيات مع مختلف الدول لاستقطاب الوفود السياحية.

رابعاً- السياسات والإجراءات:

لقد أفرزت الأزمة عدداً من المظاهر السلبية، وعمقت من مظاهر أخرى، ويقتضي تحقيق الانسياب في عملية التنمية إزالة جميع المظاهر السلبية والأسباب التي ادت إليها بما في ذلك تحديث التشريعات بما يتناسب مع متطلبات المرحلة وسأتناول فيما يلي بعضاً من المجالات التي لا بد من إيجاد الحلول لها:

1 - معالجة الفساد: نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها القطر فقد استشرى الفساد ووصل إلى مستويات لم تكن تخطر بالبال وشملت وسائله وأدواته مجالات عديدة.

إن معالجة الفساد لا يمكن أن تتم إلا من خلال تشريعات واضحة تحدد الحقوق والواجبات، واحترام مطلق لهذه التشريعات سواء من قبل السلطة أو من قبل المواطن، ومن ثم الحد من العلاقة المباشرة بين المواطن وبين السلطة من خلال استخدام التقنيات الحديثة التي تتيح للمواطن الحصول على الخدمة بدون تماس مع الجهة المعنية، وكان قد طُرح موضوع الحكومة الإلكترونية واستخدام الإنترنت لتأمين الخدمات المختلفة للمواطنين، واعتقد جازماً أنه لا بد من التحرك في هذا الاتجاه إذا أردنا أن نحد من انتشار الفساد.

2 - تطوير القوانين والتشريعات: وخاصة تلك التي تقتضيها عملية إعادة البناء التي يفترض أن يكون للقطاع الخاص دور كبير فيها ويأتي في مقدمتها قوانين الاستثمار والعلاقات الزراعية، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يأتي في إطار ذلك التشريعات التي تشجع المهاجرين والمهجرين والنازحين على العودة

إلى مدنهم وقراهم وأعمالهم، إذ أن الخسارة المترتبة على وجودهم خارج وطنهم تتجاوز بقيمتها ومنعكساتها قيمة التخريب الحاصل في مختلف مكونات الاقتصاد الوطني المادية والمالية.

3- المصالحة: اعتبار عملية المصالحة بين مختلف مكونات المجتمع السوري عملية مستمرة وهادفة: وتسخير كل الطاقات اللازمة لهذه الغاية ضمن إطار السعي الحثيث للقضاء على موروثات الأزمة من أمراض اجتماعية وأخلاقية وغيرها.

4- المناهج التعليمية: إعادة النظر في المناهج التعليمية بما يضمن التركيز على حب الوطن ونشر الأخوة والمحبة بين مختلف مكونات المجتمع السوري ليعود مجتمعاً متماسكاً ويتبوأ المكانة التي يستحقها عربياً وإسلامياً وعالمياً كونه مصدر الحضارات.

خامساً - الخلاصة:

إن ما تعرض له الشعب السوري والدولة السورية بمختلف مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية هو حالة نادرة يكاد لا يوجد لها مثل حتى في الدول التي تعرضت لأقصى أنواع الحروب، فقد طال التخريب في سورية البشر والحجر ضمن إطار تكاملت فيه الجهود لفرض حصار اقتصادي، ولتمكين الجماعات المسلحة من النمو والتكاثر في مختلف المناطق وخاصة التي تتوفر فيها الثروات والموارد بحيث يتم حجبها عن الشعب وإتاحتها لتلك الجماعات، ورافق ذلك جهد إعلامي مكثف وهادف لتخريب وزعزعة أمور كانت بحكم المسلمات، وإثارة النعرات الطائفية والمناطقية. ونظراً لطول فترة الأزمة واستمرار الضخ الإعلامي،

والدعم البشري، والمالي، والمادي مع تسهيلات لوجستية من دول الجوار وخاصة تركيا والأردن وحتى الكيان الإسرائيلي، فإن إعادة البناء تقتضي جهوداً كبيرة في مختلف المجالات، وبصورة خاصة إعادة بناء الإنسان السوري على التوازي مع إعادة بناء الاقتصاد بمختلف مكوناته وفروعه، وهو أمر يقتضي تسخير كل الموارد والإمكانات لهذه الغاية بما في ذلك القضاء على الفساد بكل أشكاله، وتحقيق التكافل الاجتماعي، ورفض أي منطق عشائري أو طائفي أو إثني وذلك للحفاظ على سورية متماسكة وموحدة وقوية.